

Distr.: General
17 July 2002
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢

٢٣-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، نيويورك

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم لعام ٢٠٠١*

موجز

يقدم هذا التقرير المتعلق بالتقييم، الذي يغطي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تفاصيل عن التقدم الذي أحرزته المنظمة في مجالات الفاعلية والأداء والمسائلة عن الأمور الموضوعية. ويبدأ التقرير بدراسة التقدم المحرز في تقييم أداء التنمية والمسائلة عن الأمور الموضوعية والمعرفة والتعلم والشراكات. ويقدم أيضا النتائج الرئيسية للأداء من مصدرين من مصادر الأدلة العملية هما تقييمات البرنامج الإنمائي على مستوى الشركات والتقييمات التي تم إنجازها من خلال الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج. ويضع أيضا إطارا للتوجهات الاستراتيجية في المستقبل فيما يتعلق بوظائف التقييم لمواجهة التحديات المتمثلة في الأهداف الإنمائية للألفية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري.

* قُدمت هذه الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات في وقت متأخر بدون التفسير المطلوب بمقتضى الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣، الذي قررت الجمعية العامة بموجبه أنه في حالة تقديم تقرير في وقت متأخر عن موعده، ينبغي إيضاح السبب في حاشية تُدرج بالوثيقة.

ولقد ظل تركيز البرنامج الإنمائي في السنوات القليلة الماضية على الأخذ بنهج الإدارة القائمة على النتائج وتبسيط هذا النهج ومواءمته وإضفاء الطابع الداخلي عليه، مع التركيز على تعزيز أداء المنظمة وفاعلية تطويرها. وبالتالي فقد استجابت وظيفة التقييم لتركيز المنظمة على النتائج بحيث تضمن أن التقييم يدفع إلى اتخاذ القرار ويوفر الوسائل اللازمة لقياس الفاعلية والمساءلة الموضوعية. غير أن الأهداف الإنمائية للألفية وسياق ما بعد مؤتمر مونتيري يطرحان تحديات جديدة تستلزم توسيع نطاق أطر تقييم النتائج وقياسها.

ويطرح التقرير العناصر الأربعة الرئيسية التالية، التي يدعو مدير البرنامج مجلس الإدارة إلى الإحاطة علماً بها وهي: (أ) الحاجة إلى تقوية فاعلية التنمية مما يتطلب مزيداً من التركيز على قياس الأداء وتعزيزه وتقاسم المساءلة؛ (ب) الحاجة إلى تقوية القدرات الوطنية في مجال التقييم في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ج) الحاجة إلى زيادة تعزيز ثقافة إدارة النتائج داخل البرنامج الإنمائي بطريقة متكاملة؛ (د) الحاجة إلى ضمان استمرار التزام المنظمة المستمر بالتعلم من الدروس المستفادة بما يتفق مع رؤية البرنامج الإنمائي لربط البلدان بالمعرفة والخبرة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٣-١ مقدمة
٤	٣٣-٤ الجزء الأول - تقييم الأداء والفاعلية الإنمائية
٤	١٩-٤ ألف - تقييم الأداء الإنمائي
١٠	٢٢-٢٠ باء - تعزيز المساءلة الموضوعية
١١	٢٩-٢٣ جيم - المعرفة والتعلم
١٣	٣٣-٣٠ دال - الشراكات
١٥	٥٦-٣٤ ثانيا - الجزء الثاني. تقييمات الشركات والتقييمات القطرية
	 ألف - التقييم الذي يجريه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات
١٥	٣٧-٣٥ وما بعد الصراعات
١٦	٤٠-٣٨ باء - اللامركزية والحكم المحلي
١٧	٤١ جيم - الصلات الجزئية والكلية
١٧	٤٤-٤٢ دال - التقييمات القطرية: الهند، وفيجي، والسودان
	 هاء - التقييمات التي أجرتها الصناديق والبرامج المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة
١٩	٥٦-٤٥ الإنمائي
٢٥	٦٦-٥٧ مرفق - الالتزام بالتقييم استنادا إلى الإطار الجديد للرصد والتقييم

مقدمة

- ١ - في السنوات الأخيرة استجابت وظيفة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتركيز المنظمة على النتائج من خلال السعي لضمان أن يكون التقييم دافعا لعملية اتخاذ القرار وتوفير الوسائل اللازمة لقياس الفاعلية والأداء والمساءلة الموضوعية. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في تطوير النظم وأعمالها، تواجه المنظمة تحديات جديدة في قياس التقدم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبطرح موضوع النتائج والأداء بوصفهما معيارين لانتقاء المعونة، فإن المؤتمر الدولي المعني بالتمويل والتنمية المنعقد مؤخرا في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري بالمكسيك قد عزز بصورة كبيرة الحاجة إلى التقييم وأهميته الاستراتيجية.
- ٢ - وفيما يتصل بالبرنامج الإنمائي، تقتضي هذه التحديات زيادة الأثر الإنمائي وقياس التقدم المحرز في تحقيق النتائج الرئيسية والتعلم من التقدم المحرز أو الافتقار إلى ذلك لاتخاذ قرارات أفضل ولزيادة المساءلة. وأساسا يكمن التحدي في تحقيق توازن بين الفاعلية التنظيمية والفاعلية الإنمائية.
- ٣ - وهذا التقرير الذي يغطي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، يعرض التقدم الذي أحرزته المنظمة في مجالات الفاعلية والأداء والمساءلة الموضوعية. ويبدأ التقرير بدراسة التقدم المحرز في تقييم أداء التنمية، والمعرفة والتعلم والشراكات. ثم يقدم النتائج الموضوعية للأداء من مصدرين رئيسيين من مصادر الأدلة العملية هما تقييمات البرنامج الإنمائي على مستوى الشركات والتقييمات الكاملة الواردة من الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج. وأخيرا يضع التقرير إطارا للتوجهات الاستراتيجية في المستقبل فيما يتعلق بوظائف التقييم لمواجهة التحديات التي تفرضها الأهداف الإنمائية للألفية وتحديات ما بعد مؤتمر مونتيري.

الجزء الأول - تقييم الأداء والفاعلية الإنمائية

ألف - تقييم الأداء الإنمائي

- ٤ - ظهرت عبارات مثل "الإدارة من أجل تحقيق النتائج" و "الفاعلية الإنمائية" للتعبير عن الاهتمامات السائدة للمجتمع الإنمائي. وقد أحرز البرنامج الإنمائي في كليهما تقدما كبيرا. ومنذ الأخذ بمنهج الإدارة على أساس النتائج في عام ١٩٩٩، أصبح هذا المنهج يشكل مبدءاً تنظيمياً رئيسياً من مبادئ المنظمة. ويقيّم التقرير، الذي يركز على النتائج، التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالأهداف التنظيمية والأهداف الفرعية على النحو الوارد في الإطار الاستراتيجي للنتائج. أما التقرير الخاص بإطار التمويل متعدد

السنوات، الذي سيقدم عام ٢٠٠٣، فإنه يستند إلى المساهمة التي قدمها البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالإطار الاستراتيجي للنتائج والنتائج المقصودة. وفي حين تركز جزئيا المعلومات الواردة في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج إلى التقييمات التي أجرتها المكاتب القطرية ووحدات البرامج المعنية استنادا إلى المؤشرات، فإن التقرير الذي أعده مكتب التقييم عن فعالية التنمية، يؤدي وظيفة مكملة من خلال تقييم الأداء الإنمائي من منظور أكثر استقلالية والتركيز على مسألة الأثر. واستنادا إلى استنتاجات جهات التقييم المستقلة، يسعى التقرير المتعلق بفاعلية التنمية إلى بيان القيمة المضافة الفعلية والتغيير الذي يحدثه البرنامج الإنمائي في حياة الناس.

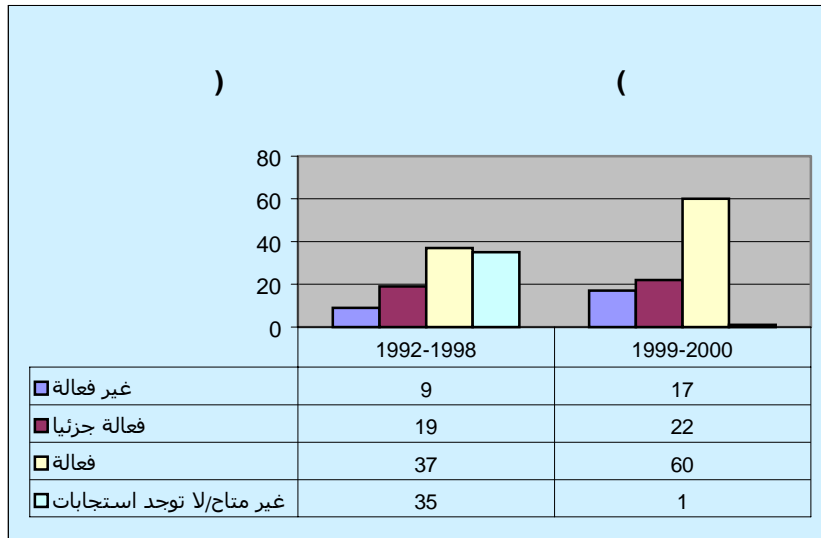
٥ - ويستند التقرير المتعلق بفاعلية التنمية إلى التقييمات التي أجرتها جهات التقييم المستقلة بشأن كفاءة وفعالية وأهمية أنشطة البرنامج الإنمائي. واستنادا إلى تحليل تقييمات أجريت لعدد يبلغ ١٥٠٠ مشروع وبرنامج في الفترة بين ١٩٨٧ و ٢٠٠٠، يقدم التقرير المشار إليه أنفا بيانات محددة عن البرنامج الإنمائي استنادا إلى تقييمات أجرتها جهات تقييم مستقلة لإصدار أحكام مدروسة عن أداء المنظمة. غير أن البيانات المطلوبة لإجراء تقييم شامل للفاعلية الإنمائية للبرنامج الإنمائي لا تزال محدودة بسبب الاعتماد على تقييمات المشاريع. والبيانات على مستوى المشاريع ضرورية لكنها في نهاية المطاف لا تعتبر أساسا كافيا لتحديد الفعالية الإنمائية لمنظمة ما.

على المستوى الكلي

٦ - على النحو الوارد في التقرير المتعلق بفاعلية التنمية لعام ٢٠٠٠ تحسّن أداء البرنامج الإنمائي بجميع المقاييس الرئيسية. ومن حيث الأهمية ازداد عدد مشاريع البرنامج الإنمائي المهمة. وهناك ٨٠ في المائة بالكامل من المشاريع التي تم تقييمها في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨ و ٨٧ في المائة من تلك التي قُيِّمت بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ تعد مشاريع هامة وذات صلة بمهمة المؤسسة ومصالح الفئات المستهدفة والمستفيدين المباشرين.

٧ - وتحليل مشاريع البرنامج الإنمائي التي قُيِّمت في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ يعطي نتائج إيجابية من حيث الكفاءة والفعالية. وفي إطار التوجه الجديد للمنظمة، الذي يركز على النتائج، فإن تحسين فاعلية المشاريع ازداد أهمية. وتقيس الفعالية مدى ما حققه مشروع أو برنامج ما من أهدافه ونتائجه، بصرف النظر عن التكاليف اللازمة له. وتكشف مقارنة بين المشاريع التي قُيِّمت في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ وتلك المقيّمة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨، عن زيادة في النسبة المئوية للمشاريع الفعالة التي تشكل ٦٠ في المائة من مجموع المشاريع. ومن المهم أيضا أن مجموعة المشاريع للفترة بين ١٩٩٢ و ١٩٩٨ كانت نسبة عدم الاستجابات فيها عالية جدا فيما يتعلق بهذه المسألة بوجه خاص.

الشكل ١



٨ - وقد اقتصر قياس نجاح المشاريع في التقرير المتعلق بالفعالية على تقييم آثار تلك المشاريع على الفئات المستهدفة، وعلى البيئة ونوع الجنس واستدامة المشاريع ومساهماتها في بناء المؤسسات. وكان لجميع المشاريع تقريباً التي قُيِّمت في السنتين الأخيرتين أثر إيجابي على الفئات المستهدفة. وازدادت النسبة المئوية للمشاريع التي لها أثر إيجابي على البيئة ازدياداً كبيراً في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ بحيث بلغت ٤٧ في المائة. وارتفعت النسبة المئوية للمشاريع التي لها أثر إيجابي على المرأة من ٣٠ إلى ٣٧ في المائة خلال الفترة نفسها. وحققت ٨٠ في المائة بالكامل من المشاريع التي قُيِّمت في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ استدامة كاملة أو جزئية على الأقل.

٩ - وفي نفس الوقت، من الملاحظ وجود بعض أوجه الضعف. وهناك حاجة إلى إحراز تقدم، على سبيل المثال، في مجال بناء المؤسسات. ولم تقدم سوى ٢٥ في المائة تقريباً من المشاريع التي قُيِّمت مؤخراً مساهمة ضعيفة في بناء المؤسسات.

١٠ - ولا يقتصر تركيز التقرير المتعلق بفعالية التنمية لسنة ٢٠٠٠ على أداء المشاريع بل يركز بالمثل على مسألتين من المسائل المواضيعية هما أهمية الملكية كمتغير في بلوغ نتائج التنمية، وتحديد وسائل تعزيز الأثر النظري لسياسات أنشطة البرنامج الإنمائي. ويرتكز التقييم على التقييمات التي أجريت لنحو ١٦٠ مشروعاً وبرنامجاً خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، وعلى ١٠ دراسات استراتيجية أو مواضيعية شاملة.

١١ - وبيّنت التقييمات التي أجريت عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ أن البرنامج الإنمائي أصبح بصورة متزايدة أكثر حداثة في نهجه لتعزيز الملكية الوطنية. وقد أبرز القائمون بالتقييم السبل المختلفة التي يغذي بها البرنامج الإنمائي فيما يبدو زيادة تقوية الوعي المستدام بملكية السياسات والبرامج الإنمائية الهامة على الصعيدين الوطني والمحلي. ومن بين هذه السبل التشجيع النشط الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لتعزيز الحوار مع السلطات الوطنية والأهمية التي برزت مؤخرا لتقارير التنمية البشرية الوطنية وبناء توافق الآراء من خلال تنظيم أحداث تجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بقضايا التنمية. ويقدم التقرير المتعلق بفعالية التنمية لسنة ٢٠٠٠ بيانات تدعم النتيجة القائلة بأن ملكية الحكومات للبرامج والمشاريع شرط أساسي للنجاح. وتستشهد أيضا التقييمات والدراسات الاستراتيجية التي أجريت في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ بأمثلة عديدة للمساعدة الناجحة للمراحل التحضيرية. وفي الوقت نفسه، من العسير أن يعزى إلى البرنامج الإنمائي مباشرة الأثر الإنمائي الدقيق للأنشطة في المراحل التحضيرية. وهو وضع ناجم جزئيا عن الحقيقة القائلة بأنه لم يتم بعد على النحو الكافي تقييم كثير من الأنشطة التحضيرية الأخيرة للمنظمة. ويؤكد الدليل التقييمي أنه على الرغم من حدوث تحول في مساعدات البرنامج الإنمائي إلى زيادة التركيز على تقديم المساعدة للأنشطة التحضيرية، فإن هناك مجالا لتحسن لا سيما في تعزيز الصلات بين العمل النظري (السياسة العامة) للبرنامج الإنمائي وأنشطته العملية (المشاريع).

على المستوى القطري

١٢ - حسبما ورد في التقرير المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية لسنة ٢٠٠١ تم نقل الإشراف على الاستعراضات القطرية إلى مكتب التقييم بوصفه مكتبا مستقلا وبدأ المكتب في إجراء خمس استعراضات قطرية باستخدام المنهجية الجديدة التي تركز على النتائج وذلك في كل من فيجي والهند والأردن وكينيا والسودان. وبالإضافة إلى ذلك، تم إجراء ٣٥ استعراضا قطريا على النحو المخطط له من قبل، وأجرى مكتب التقييم تحليلا شاملا لهذه الاستعراضات.

١٣ - ويؤكد التحليل على المستوى العالمي أن البرنامج الإنمائي يقوم بدور هام في عمليات التنمية وفي حالات إنمائية خاصة، ويدعم المبادرات الرئيسية على مستوى السياسة العامة وعلى المستوى التنفيذي في المجالات ذات الصلة بالأولويات الوطنية وبالأهداف الموحدة للبرنامج الإنمائي. وأداء البرنامج الإنمائي مرض عموما إلى جانب التقدم المحرز في إنجاز النواتج المخططة في المجالين المواضيعي أو الاستراتيجي. غير أن التقدم المحرز في إنجاز النتائج ليس واضحا تماما حتى الآن من الاستعراضات القطرية. ويؤكد التقرير السنوي لسنة ٢٠٠٠ الذي يركز على النتائج هذه الحقيقة (انظر DP/2002/15، النص الكامل متاح على موقع الإنترنت للمجلس التنفيذي (www.undp.org/execbrd/index.htm)).

تقييمات الأثر على المستوى القطري

في عام ١٩٩٩، بدأ إجراء سلسلة تتألف من ثلاث دراسات رائدة عن تقييمات الأثر على المستوى القطري في كل من بور كينا فاسو وملاوي والفلبين لتقييم الأثر الكلي لبرامج البرنامج الإنمائي في فترة ما، إلى جانب الاختبار التجريبي لفاعلية وأهمية المنهجية الجديدة لتقييم الأثر القائمة على المشاركة. وقد استكملت عملية التعلم التي كانت مدتها ثلاث سنوات. وتبين النتائج بالقطع أنه باستخدام طرائق ثلاثية الأبعاد، فإن تقييمات الأثر على المستوى القطري يمكن أن تقدم معلومات ومعرفة موضوعية مفيدة فيما يتعلق بفعالية أنشطة البرنامج الإنمائي وفائدتها. وفي حين تؤكد الدراسات أهمية تقييمات الأثر وصلتها بالموضوع، إلا أنها تطرح أسئلة فيما يتعلق بالتحديات المنهجية.

وتشكل أيضا فداحة تكلفة جمع البيانات وتبويبها ومسألة الجهة التي تنسب إليها مشاكل خطيرة فيما يتعلق بفاعليتها وملاءمتها. وتشير التجربة أيضا إلى القيمة المضافة وإلى كيفية إقامة توازن بين الحاجة إلى توفير التغذية العكسية في الوقت الحقيقي لصانعي القرار وبين الرأي على المدى الطويل الذي توفره عمليات تقييم الأثر على الصعيد القطري. وتشمل المواضيع المثارة تحديد ما يلزم قياسه وطريقة قياس النتائج بدقة والتثبت منها بشكل معقول. وسوف تثرى هذه النتائج والخبرة المكتسبة من خلال عمليات تقييم الأثر على الصعيد القطري المنهجية التي تستحدث لأغراض تقييم نتائج التنمية.

١٤ - وقد أوضحت الاستعراضات القطرية كذلك أنه بالرغم من الأخذ بنهج الإدارة على أساس النتائج، لا تزال التحديات قائمة - فالبرامج ما زالت تميل إلى أن تستمد قوة دفعها من المشاريع كما أن الأنشطة وإن كانت متصلة بالأولويات الوطنية، إلا أنها مشتتة وغير مركزة أو مستدامة. والدرس الجلي بالنسبة للبرمجة المقبلة يتمثل في الحاجة إلى التبسيط، ومزيد من الانتقائية وتحديد الأهداف، وهذا ما أكدته أيضا التقرير السنوي لعام ٢٠٠١ الذي يركز على النتائج حيث أوضح ضرورة تقليل عدد النواتج.

١٥ - وأكدت الاستعراضات القطرية أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أظهر في حالات الصراع، ميزته النسبية الفريدة من خلال ما أبداه من مرونة وحيدة وأخذ بمبدأ التعددية. ويبيّن الاستعراضان القطريان لكل من فيجي وجزر سليمان على وجه الخصوص، دور البرنامج الإنمائي في إدارة الصراعات، وبناء السلام، بينما أشار الاستعراض القطري لإندونيسيا إلى دعم عملية الانتخابات.

١٦ - وقد سهلت هذه الدروس تبسيط البرمجة وإعداد التقارير وصكوك الاستعراضات التي تشدد على نتائج التنمية. وتعد الآن وظيفة الاستعراضات القطرية المتمثلة في استخلاص الدروس من الماضي وإرساء أسس البرمجة المقبلة، جزءاً لا يتجزأ من عملية البرمجة المبسطة الجديدة القائمة على المشاركة. وكان هناك دور آخر للاستعراضات القطرية القديمة يتمثل في تقييم تقدم البرنامج الإنمائي في القطر المعني بصورة مستقلة. وستضطلع بذلك الآن تقييمات متعمقة مستقلة وانتقائية لنتائج التنمية. وستتاح هذه التقييمات لنتائج التنمية، والتي ستجري سنويا في عدد محدود من البلدان، لأعضاء المجلس التنفيذي، كما هو الحال حالياً بالنسبة للتقارير الأخرى الصادرة عن مكتب التقييم.

على مستوى النتائج

١٧ - يتمثل التغيير الرئيسي الذي طرأ على إطار التقييم والرصد الجديد في التحول صوب رصد وتقييم النتائج (انظر <http://www.undp.org.eg>). وكان الرصد والتقييم يركزان بصورة تقليدية على تقييم عمليات المدخلات والتنفيذ وكانا يستندان إلى المشاريع، مع إجراء تقييمات دقيقة ومعقولة للتقدم المحرز نحو النتائج وتحقيقها - أو التغيير الإنمائي بين مستوى الناتج والأثر. وينصبّ الاهتمام على تقييم مساهمات شتى العوامل في نتيجة إنمائية معينة. وتشمل تلك العوامل الظروف السائدة في قطر من الأقطار، واستراتيجية الشراكة التي يستخدمها البرنامج الإنمائي، وآثار نتائج المشاريع والبرامج التي يضطلع بها البرنامج، وإسداء المشورة في مجال السياسات والحوار والدعوة والقيام بأعمال الوساطة أو التنسيق. ومن خلال الإطار الجديد، يُطلب من كبار مدراء المكاتب القطرية والبرامج، أن يطبقوا بهمة المعلومات المكتسبة من خلال الرصد والتقييم لتحسين الاستراتيجيات والبرامج والأداء من خلال اتخاذ القرارات المدروسة.

١٨ - وتقييمات النتائج فريدة بسبب الطريقة التي تستخدم بها وما توفره من معلومات في الوقت الحقيقي لتوجيه صنع القرار. وبوسعها مثلاً، أن تكون عمليات تطلعية، تضع الاستراتيجيات وتنفذ مبكراً في فترة البرنامج. وقد تصلح كتعديلات تتم في منتصف المدة لنهج المنظمة فيما يتعلق بالنتائج أو تكون بمثابة نظرة إلى الوراء لمعرفة الكيفية التي تغيرت بها النتائج، والدور الذي قام به البرنامج الإنمائي في هذا التغيير.

١٩ - وكشف الاختبار التجريبي لتقييمات النتائج في الصين والسودان عن عدد من الدروس الهامة ومنها أن النهج العام لتقييم النتائج، نُهج سليم. ولئن كان موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونظرائهم يفهمون الأساس المنطقي لتقييم النتائج، فإن هناك حاجة جلية إلى زيادة إحساس الموظفين بمنهجية وأدوات كل من تقييم ورصد النتائج، وبيان كيف

يمكن لهذه النهج الجديدة أن تحسن الأداء. وقد حدد الاختبار التجريبي أيضا عددا من التحديات المرتبطة بالنهج لتقييمات النتائج من قبيل الافتقار إلى المعلومات الأساسية والمرحلية، والمواءمة بين محصلة إطار النتائج الاستراتيجية (الجديد) وبين البيانات (القديم) بشأن النتائج، وما ينسب إلى جهود البرنامج الإنمائي، والتغير في النتائج.

باء - تعزيز المساءلة الموضوعية

٢٠ - ذكرت التقارير السابقة أنه يجري إعداد عناصر نظام للمساءلة، وأن النظام عامة ليس جاهزا بعد. وشهدت فترة إعداد التقارير الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠١ حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٢ تقدما كبيرا في هذا المجال. ويؤكد النظام الموجود على أهمية دروس التعلم والمشاركة في الوقت الحقيقي بحيث يستند اتخاذ القرارات إلى أدلة عملية. وتأخذ البرامج الجديدة في الحسبان ما صلح، وسبب صلاحه. ويركز النظام على المساءلة لغرض الاستفادة من الدروس سواء على مستوى كل من المنظمة والوحدة.

٢١ - وتتألف العناصر الأساسية للنظام والموجودة الآن مما يلي: (أ) تقييم النتائج، والتي تشدد على أهمية المعلومات والمعرفة في الوقت الحقيقي؛ (ب) خطة التقييم ونظام التتبع، وهما لا يرصدان فحسب الوقت الذي نفذت فيه التقييمات، بل وكذلك ما تصنعه المكاتب القطرية ووحدات البرامج بنتائج وتوصيات التقييم التي توفر منبرا للمنظمة للتعلم من الوحدات الأخرى التي تجري تقييمات مماثلة؛ (ج) تقييم نتائج التنمية على الصعيد القطري وفقا لمنهجية مقررته أعدتها مكتب التقييم قبل إعداد البرامج القطرية الجديدة ومعالجة موضوع ضمان الجودة في عدد محدود من البلدان؛ (د) تقرير فعالية التنمية، الذي يوفر أدلة عملية عن الأداء على المستوى الكلي.

٢٢ - واستنادا إلى المبادئ التوجيهية الجديدة للرصد والتقييم، بلغ عدد خطط التقييم الواردة ١٠٨ خطة (من أصل ١٢٢ كان من المتوقع ورودها) وهذا تحسن كبير مقارنة بالأعداد التي وردت قبل ذلك. وتشير خطط التقييم إلى أنه من المقرر إجراء ما مجموعه ٢٦٤ تقييما للنتائج فيما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦. وقد تحسن الامتثال للتقييم وكذلك طرق قياسه بما يكفل توفير المعلومات التقييمية في الوقت الحقيقي في مراحل البدء عندما تكون العمليات جارية، وعندما توشك العمليات على الانتهاء. وبهذه الطريقة لا بد أن تفيد الدروس المستخلصة عملية اتخاذ القرارات وتحسين الممارسات، وتحقيق النتائج. ويستند قياس الامتثال حاليا إلى تقييمات النتائج التي يلتزم أحد المكاتب القطرية بالاضطلاع بها أثناء إحدى دورات البرمجة القطرية. ويُطلب من المكاتب القطرية ووحدات البرمجة ذات الصلة بالموضوع أن تقدم خطة تقييم تناول النتائج التي سيجري تقييمها، والمواعيد التي سيتم فيها

ذلك، والموارد المخصصة للنتائج. وكما ذكر آنفاً تضطلع هذه المكاتب بتقييمات النتائج على فترات متفاوتة من دورة البرمجة بدلاً من القيام بذلك في النهاية مما يُمكِّن من مراعاة الدروس المستخلصة من البرامج الجارية. ويرتبط بدء خطة التتبع الجديدة بنظام الامتثال، وتلك الخطة من شأنها أن تتيح للمكاتب القطرية أن تسجل التوصيات الناجمة عن التقييمات وأن ترصد التقدم المحرز في تنفيذ تلك التوصيات. وهذا من شأنه مرة أخرى، أن يعزز الخطوات التي تتم من أجل اعتبار المدراء موضع مساءلة فيما يتعلق بالاستفادة من الدروس.

جيم - المعرفة والتعلم

٢٣- من المتوقع اعتماد استراتيجية إدارة المعرفة الجاري إعدادها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً في عام ٢٠٠٢. وقد اهتم عدد من المبادرات بتعزيز أوساط شبكات المعرفة الحالية التابعة لمرفق الموارد دون الإقليمية والممارسة، وتحسين الصلات بين المكاتب القطرية والوحدات الموجودة في المقر، وسبل نشر المعرفة بشأن مجالات ممارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على كل من المكاتب القطرية والبلدان التي تنفذ فيها البرامج على السواء. وكما يبين تخطيط موارد المشاريع، ومبادرات إنشاء مواقع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الإنترنت، فإن إعداد المنظمة لأداء مهامها بصورة أفضل ولخدمة البلدان التي تنفذ فيها البرامج بمزيد من الفعالية، في سياق الدور الذي تؤديه في مجال الدعوة العالمية، يحتل أهم موضع في استراتيجيتها. والاهتمام منصباً على تعزيز القدرة على إيصال تكنولوجيا المعلومات وشبكات وبرامج المعرفة المستندة إلى شبكة الإنترنت العالمية، داخل وحدات المقر، وفي المكاتب القطرية وغيرها من شركاء التنمية، وفيما بينها.

٢٤- ومن الجلي أن مهمة التقييم لها دور حاسم في ترويج المعرفة والتعلم، وهي في صميم استراتيجية إدارة المعرفة في أي منظمة. وتستمد اتجاهات وأنماط مستخلصة من الدروس المستفادة، ومن الأدلة العملية التي توفرها التقييمات. وبالتالي، فإن مكتب التقييمات يعكف على وضع نهج لإدارة المعرفة، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيته على نطاق المنظمة، بغية نشر الدروس المستفادة من الأدلة العملية بأمانة أكبر، وترسيخ هذه المعرفة وتطبيقها على مستوى البرنامج. وستكون هذه الاستراتيجية الموجهة لسد الفجوة بين ما يتم تعلمه عن طريق التقييمات، وكيفية ترجمة ذلك إلى إجراءات وممارسة مدروسة، وستكون فعالية التنمية هي جوهر هذه الاستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ. وكما توضح الأجزاء التالية، فإن أسس تلك الاستراتيجية قد أرسيت بالفعل. والمطلوب هو أن توضع الرؤية موضع التنفيذ، ودمج المعرفة المستمدة من التقييمات في ممارسات المنظمة، وقراراتها المتعلقة بالسياسات.

٢٥ - قاعدة بيانات التقييم المركزية. تركزت إعادة تصميم قاعدة بيانات التقييم المركزية في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: (أ) إنشاء برنامج جديد موائم يكون سهل الاستخدام، وتستطيع المكاتب القطرية الوصول إليه بسهولة، ويتفق تماما مع مبادرات إنشاء مواقع للبرنامج الإنمائي على الإنترنت وتخطيط موارد المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ب) إنشاء نظام جديد يأخذ البيانات والمعلومات من أدوات الرصد والتقييم الجديدة، من قبيل تقييمات النتائج ونظام التتبع، على نحو يعزز من تبادل المعرفة والمعلومات بين وحدات المقر وبين المكاتب القطرية، في الوقت الحقيقي، وبصورة تفاعلية؛ (ج) تحويل قاعدة البيانات الحالية المتعلقة بتقييمات المشاريع السابقة إلى نظام لتبادل المعرفة والمعلومات في الوقت الحقيقي، استنادا إلى شبكة الإنترنت العالمية. والنظام موضوع لزيادة التعريف بمجالات ممارسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتعزيز دوره الاستراتيجي فيما يتعلق بإسداء المشورة في مجال السياسات والدعوة العالمية للتنمية المستدامة. وما برح الهدف النهائي يتمثل في تعزيز الربط، والصلات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب القطرية وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومراكز المعرفة التابعة لشركاء التنمية الآخرين، ومنها مثلا التابعة للبنك الدولي، ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، وشبكات التنمية العالمية. ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٠٣ أن يُكتمل هذا العمل الذي سينفذ بالتوازي مع مشروع تخطيط موارد المشاريع ويضعه موضع الاعتبار.

٢٦ - أوساط الممارسة. خلال الفترة قيد الاستعراض، قام مكتب التقييم بتقييم أداء شبكة التقييم التابعة له بغية مواءمة دورها ومهامها بصورة أوثق مع استراتيجية إدارة المعرفة التي وضعتها المنظمة. واستنادا إلى توصيات أعضاء الشبكة وبعض المكاتب القطرية، ستعدو شبكة التقييم الآن من دوائر الممارسة المتعلقة بالرصد والتقييم. وبوصفها دائرة ممارسة، ستتمكن شبكة التقييم من التركيز بصورة أكبر لا تقتصر على المسائل المتصلة بالإدارة على أساس النتائج، بل ستشمل أيضا الكيفية التي يمكن بها إدخال أدلة التقييم في شبكات التعلم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودوائر الممارسة الأخرى ولا سيما تلك الدوائر الموجودة في مجالات الممارسة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٧ - آلة البحث. أُجري اختبار تجريبي على آلة تمكّن نظام تبادل المعلومات القائم على شبكة الإنترنت، من توفير الوصول المباشر إلى الأدلة العملية من الهيئات التابعة للبرنامج الإنمائي وغيره من الهيئات الدولية، مثل البنك الدولي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والغرض هو بناء منبر وحيد يمكن عن طريقه الوصول إلى الأدلة العملية في شتى المنظمات. وتبين النتائج المستمدة من الاختبار التجريبي أن مثل هذا النظام ستكون له قيمة كبيرة فيما يتعلق بإدارة المعرفة في المنظمة، ولكنه سيتطلب هيكلا

شبكة قوية وآلة بحث قوية لاستضافته. والعمل جار مع الفريق المعني بموقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الإنترنت من أجل استحداث نظام يمكنه استضافة آلة بحث من هذا القبيل.

٢٨ - الدروس المتعلقة بالتقييم. خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٢، تناولت نشر مكتب التقييم (الأساسيات) مواضيع في مجال الممارسة ذات الأولوية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأسلوب الحكم الديمقراطي (وبخاصة حقوق الإنسان) والشراكات المتعلقة بالحكم المحلي. ويعكف مكتب التقييم في الوقت الحالي على العمل على إنشاء أجهزة وطنية للمرأة والتجارة في الأسلحة الصغيرة في البلدان في مراحل ما بعد الصراع الداخلة في شراكات مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب درء الأزمات والانتعاش.

٢٩ - ويعد تطبيق الدروس منذ البداية عند بدء البرمجة أمرا مهما لضمان أن تكون المعرفة هي الدافع لاتخاذ القرارات. ومن هذا المنظور عُقدت حلقتنا عمل للاستفادة من الدروس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وشباط/فبراير ٢٠٠٢ بشأن أفغانستان سعيا لتجميع قاعدة واسعة من المعرفة تساعد في عملية إعادة تعمير هذا البلد. وكان الهدف المحدد هو تطبيق الدروس ذات الصلة المستمدة من تجارب سابقة في بعض البلدان في مراحل ما بعد الصراع، على استراتيجيات وسياسات وعمليات البرنامج الإنمائي في أفغانستان. وكانت حلقتنا العمل مهمتين لأنهما استفادتتا من الخبرة الخصبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات ومراحل ما بعد الصراع، كما هو الحال في تيمور الشرقية، وموزامبيق، ووفرت أساسا لتطبيق الدروس المستفادة ذات الصلة في سياق أفغانستان. ومما له أهمية أن الدروس المستفادة جرى تطبيقها في وقت حقيقي بدلا من تطبيقها في وقت لاحق.

دال - الشراكات

٣٠ - مع بدء تنفيذ الإدارة على أساس النتائج والتركيز على نتائج التنمية كان من الدروس الرئيسية الاستفادة بالنسبة للبرنامج الإنمائي أنه لكي تكون التنمية فعالة، يلزم أن يعمل الشركاء على إحداث ذلك التغيير الديناميكي. وفي هذا السياق، تغدو الأهداف العالمية، وبالتحديد، الأهداف الإنمائية للألفية، فرسا هامة لأنها تمثل برنامجا مشتركا، مقترنا باتفاق واسع بشأن نتائج التنمية المستتوية التي تهيئ أيضا المجال لتقاسم المساءلة وإحداث تغيير في حياة الناس، يقتضي العمل معا - حتى وإن كانت الموارد وفيرة، فلا يمكن لوكالة بمفردها أن تؤثر وحدها على فعالية التنمية.

٣١ - وعلى أثر الاستعراض الخارجي الذي أجراه الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم، المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠١ والوارد في

التقرير السنوي لمدير البرنامج المتعلق بالتقييم ٢٠٠٠ (DP/2001/26) يبرز هذا التقرير الخطوات الأولية التي تتخذ على مستوى الأمم المتحدة. ويجري تحويل اجتماع الفريق العامل برئاسة البرنامج الإنمائي، من اجتماع سنوي إلى عملية خطة عمل مع مختلف المنظمات بوصفها قائدة في مجالات مهمة، مثل تحديد معايير التقييم للأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، من المسلم به أيضاً أنه يلزم القيام بجهد كبير من أجل تغيير المركز الحالي غير المتساوي للتقييم في مؤسسات الأمم المتحدة، وكذلك الطلب على ذلك التقييم. وجرى التركيز على التقييم في المناقشة التي دارت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية (E/1998/48) وحظي بأعظم تأييد. وفي ضوء توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدأت المناقشات مع الصناديق والبرامج المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجالات الثلاثة التالية: التعاون، والاستفادة المشتركة من الدروس، وتعزيز مهمة التقييم.

٣٢ - واستجابة لطلب الجمعية العامة بأن تقدم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٢ برنامج عمل للتنسيق والتبسيط، قدمت مكاتب تقييم الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة اقتراحات محددة ستخفض تكلفة المعاملات، وذلك باستحداث أشكال موحدة لخطة الرصد والتقييم، وأشكال معيارية لإعداد التقارير بغية استخدامها في إعداد تقارير المانحين.

٣٣ - ومن جهة أخرى، يغدو تقاسم الدروس والمنهجيات ذا قيمة، إذا لبي في نهاية المطاف مطالب العملاء، وكان له هدف يتمثل في بناء القدرة الوطنية. ويمثل إنشاء الرابطة الدولية لتقييم التنمية خطوة مهمة إلى الأمام. وهذه الخطوة التي بدأت من خلال شراكة مع البنك الدولي يمكن أن تشكل جهداً رئيسياً لتعزيز قدرات التقييم في العالم النامي، بحيث يغدو تقييم أداء التنمية عملية نابعة من الداخل ومهمة قائمة على المشاركة. وهي مصممة لتعزيز الشفافية والمساءلة وستبدأ عملها رسمياً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وستكون هذه المناسبة إيذاناً بتنظيم الرابطة الدولية لتقييم التنمية، رسمياً، بوصفها رابطة عالمية تلتزم بتعزيز تنمية القدرة في مجال التقييم في البلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وسيشمل البرنامج حلقة دراسية عن فعالية التنمية، وآثارها على تنمية القدرة في مجال التقييم، وحلقات عمل عن مواضيع الرصد والتقييم المستمدة من التجارب القطرية، وعن إنشاء نظم للرصد والتقييم في البلدان النامية، وعن تحديد منهجيات جديدة للتقييم تستند إلى النتائج مثل عمليات التقييم على أساس النتائج.

ثانياً - الجزء الثاني. تقييمات الشركات والتقييمات القطرية

٣٤ - لأغراض فترة إعداد التقرير بين تموز/يوليه ٢٠٠١ وحزيران/يونيه ٢٠٠٢، والتي يغطيها هذا التقرير، شمل برنامج التقييمات الاستراتيجية والمواضيعية على مستوى الشركات، الذي يديره مكتب التقييم، تقييماً لحالات ما بعد الصراع، واللامركزية، والحكم المحلي، والصلاات الجزئية والكلية. وتوفر هذه التقييمات نتائج عملية أساساً للمساعدة في توجيه سياسة الشركات واستراتيجياتها بشأن المواضيع الحيوية لتلك الشركات في سياق التعلم على صعيد المنظمة، كما يستدل على ذلك من حلقات العمل عن أفغانستان. وتمثل أعمال التقييم للصناديق والبرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والواردة أدناه، إسهاماً رئيسياً أيضاً في متن الأدلة العملية للمنظمة.

ألف - التقييم الذي يجريه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراعات

٣٥ - كثيراً ما يجري التشديد على أن مرونة البرنامج شرط أساسي حاسم لا بد منه لنجاح برامج تقديم المساعدة في مراحل ما بعد الصراعات. على أن ما تستتبعه تلك "المرونة" فعلاً، لم يتم تحديده مطلقاً استناداً إلى التحليل العملي المنظم الذي يستفيد من ثراء خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات، وفترات ما بعد الصراعات. وخلال الربع الأول لعام ٢٠٠٢، أجري استعراض ضمّ بحوث مكتبية، ومقابلات ميدانية مستفيضة ويشمل ثمانية بلدان هي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والسلفادور، وفيجي - بوغينفيل، وهاييتي، وكوسوفو، ولبنان، وموزامبيق، وروندا. وأكدت هذه العملية التي توشك أن تدخل مرحلة الصياغة النهائية وقت إعداد التقرير، استجابة البرنامج من الناحيتين التنفيذية والإدارية للظروف والأوضاع المتغيرة أثناء تنفيذ برنامج مواجهة الأزمات، وفترات ما بعد الصراعات.

٣٦ - وسيكون التقرير النهائي بمثابة قائمة بالدروس المستفادة وبأفضل الممارسات التي من شأنها مساعدة مدراء البرامج على الاستجابة بصورة فعالة في حالات عدم التيقن الملازمة لفترات ما بعد الصراعات. وعلى الأقل سيؤدي التقرير النهائي إلى التعجيل بعملية التعلم لموظفي المكاتب القطرية الذين يعملون في حالات الأزمات وفترات ما بعد الصراعات. وبدلاً من الاضطرار إلى اكتساب المعرفة بالمرونة بأنفسهم، سيتاح لهم الوصول إلى الخبرات الموثقة، المتوفرة لأقرانهم في المكاتب القطرية الأخرى.

٣٧ - وبناء على الخبرة المكتسبة في السلفادور، يشير التقييم إلى قدرة المكاتب القطرية على إعادة توجيه برامجها بشكل موضوعي، وبدء عملية استجابات سريعة، بدعم مقدم من المانحين. وقد أثبتت آليات ونهج عديدة جدواها، وخاصة من حيث الاستفادة بسرعة من استخدام الأموال التي يقدمها المانحون، والتي تتاح على الفور بعد بدء الأزمة، وذلك بإدماج عناصر إضافية في برامجها الحالية. وفي لبنان، أبدى البرنامج بوسائل كثيرة استجابة مرنة للتحدي المتمثل في انعدام الأمن الخارجي. ويبرز التقييم بصفة خاصة الاعتماد كلية على المواطنين اللبنانيين في البرنامج الذي ينفذ في جنوب لبنان مما يقلل المخاطر الأمنية، ويقدم صلات تعاونية مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ويتيح للموظفين فرصة الوصول إلى الجنوب. وشملت الاستجابة أيضا مشاريع مدرة للدخل، مستهدفة بصورة جيدة، شملت مزارعين محليين أكثر استعدادا من المستثمرين الخارجيين على تقبل مخاطر الاستثمار. وكان توفر الموظفين ونشر الأفراد في البلدان في الحالات الصعبة نتيجة رئيسية أخرى دعمت بقوة قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستجابة. ومن أمثلة ذلك استعداد مكتب درء الكوارث والإنعاش ندب مدير أحد البرامج للعمل في برنامج جنوب لبنان. وبالمثل، جرى تحديد توافر الموظفين بوصفه عاملا مهما في تجربة تيمور الشرقية.

باء - اللامركزية والحكم المحلي

٣٨ - في عام ١٩٩٨ بدأت حكومة الدانمرك بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا مشتركا يُعرف باسم الصندوق الإستثماري الدانمركي لتحسين قدرة البرنامج في مجال المساعدة الإنمائية للتنمية البشرية. وسعى الصندوق إلى تنمية قدرة المنظمة في مجال ترويج الحكم السليم في مجالين محددين وهما: الإدارة الفعالة والشفافة للموارد العامة في مجال التنمية البشرية وتهيئة المناخ لمشاركة الشعوب وتحديد اختياراتها. وقد استهل البرنامج هذا المشروع في خمسة بلدان وهي: زمبابوي، وفييت نام، وقرغيزستان، وملاوي، ونيكاراغوا، ويمثل كل منها نموذجا مختلفا.

٣٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ نظم البرنامج تقييما مستقلا للصندوق أكد أن تنمية القدرة لا تتم في فراغ ولذا فهي تحتاج إلى منهجيات ونهج ملائمة تتواءم مع الحالات والاحتياجات المحلية. ومن المهم عند تصميم مبادرات المساعدة في مجال تنمية القدرات إجراء تقييم دقيق للظروف المؤسسية، والنهج البديلة وتحليل المخاطر. ويعني هذا زيادة الاستثمار من حيث الوقت والجهد في تصميم وإعداد المشاريع والاهتمام بصورة أقل بالشواغل الأضيق جدا من قبيل معدلات نفقات المشاريع أو الإنجاز الفعلي للنواتج. ووجد التقييم أيضا أنه ولو أن أهداف الصندوق مستصوبة للغاية في حد ذاتها، فلا يمكن فصلها عن أهداف التنمية

البشرية، وبالتحديد عن التخفيف من حدة الفقر. ولكي تتحقق أهداف الصندوق وتُستدام، يجب إتاحة الموارد الكافية لجهود التقليل من حدة الفقر لكي تسير بموازاة ذلك. وبعبارة أخرى فإن ممارسات الإدارة السليمة، إذا أُريد لها الرسوخ في البلدان النامية يجب أن ترتبط بتحسينات يمكن قياسها في حياة الشعوب.

٤٠ - وستكتسب التوصيات المحددة في التقييم الذي قام به الصندوق الطابع الذاتي في كل برنامج من البرامج القطرية، حتى المرحلة الأخيرة من التنفيذ. والمتوقع إقفال الصندوق في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وبعدها يجري التخطيط لتبادل الاستفادة من الدروس على الصعيد العالمي.

جيم - الصلات الجزئية والكلية

٤١ - من بين النتائج التي توصلت إليها الاستعراضات القطرية وتقرير فعالية التنمية، والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج، ضرورة زيادة تعزيز الصلة بين إسداء المشورة في مرحلة وضع السياسات، وبين الأنشطة التنفيذية. فمع أن بيانات المشروع والبيانات المتعلقة وأدائه قد تشير إلى نتائج ناجحة في البداية، فقد لا تترجم هذه النتائج بالضرورة على الصعيد الوطني إلى قرارات تتعلق بالسياسات. وبالتالي، يضطلع مكتب التقييم بتقييم للصلات الجزئية والكلية في منطقة آسيا. وقد عقد اجتماع تمهيدي في دلهي في شباط/فبراير ٢٠٠٢، لاستخلاص الدروس المستفادة في هذا الصدد من مختلف برامج التخفيف من حدة الفقر، بما فيها برنامج التخفيف من حدة الفقر في جنوب آسيا. وأعد إطار لتقييم هذا الموضوع، وشارك فيه خبراء استشاريون وطنيون في خمسة بلدان يجري فيها هذا التقييم. وسينصب التقييم على الخبرة المستفادة من موضوع الصلات الجزئية والكلية في برنامج التخفيف من حدة الفقر في جنوب آسيا، وهو يمثل مبادرة دون إقليمية هامة للتخفيف من حدة الفقر من خلال التعبئة الاجتماعية لفقراء الريف. وسيكون التقييم الإقليمي مفيداً للبرامج القطرية والمبادرات الإقليمية في المستقبل.

دال - التقييمات القطرية: الهند، فيجي، والسودان

٤٢ - جرت التقييمات القطرية التي نفذت خلال فترة إعداد هذا التقرير، استناداً إلى مفهوم التقييم المرتكز على نتائج التنمية، والذي يهتم بالنتائج على نحو ما عبرت عنه أطر النتائج الاستراتيجية وآثارها. وتهدف العملية إلى استكشاف الصلات بين البرامج وبين الهدف الشامل المتمثل في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فتتناول العملية نطاق وجودة الشراكات وإسهامها في النتائج. وينصب اهتمامها أكثر على التعلم من الدروس، ودروس النجاح والإخفاق على السواء عوضاً عن مراجعة الأداء.

فيجي

يتسم المكتب القطري في فيجي بأنه فريد من عدة نواحي. فهو مكتب متعدد الأقطار يضطلع بمسؤولية تشمل ١٠ من الجزر الصغيرة المبعثرة على نطاق واسع، والتي تتناثر على مساحة جغرافية شاسعة (٣٠ مليون كيلومتر مربع). وكانت نتائج استعراض مجموعة جزر فيجي مختلطة ومتباينة، فهي تشير إلى نتائج ابتكارية ممتازة في بعض المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر في فانواتو، والإدارة السليمة وإدارة الأزمات في جزر سليمان وفيجي، بينما كان النهج مشتتا واتسم بعدم التركيز في مجالات أخرى. وتشير الدلائل إلى التحديات التي تواجه إدارة برامج معقولة ومتسقة في ١٠ بلدان مختلفة من بعد، والحاجة إلى التبسيط، وتحديد الأهداف بصورة انتقائية لتحقيق وفورات الحجم، والقيمة المضافة. وفي أعقاب الصراعات التي جرت في جزر سليمان وفيجي، اتسم البرنامج بمزية نسبية فريدة تتمثل في (المرونة، والحيطة، والتعددية) فيما يتعلق بإدارة الأزمات وبناء السلام، الأمر الذي أشادت به جميع الحكومات والأمم المتحدة والجهات المانحة.

٤٣ - وتعد الهند، وهي أكبر ديمقراطيات العالم أيضا أكبر مستفيد من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأكبر مساهم في البرنامج من غير أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية. على أن المساهمة المالية للبرنامج في الهند ضئيلة. ومع الارتفاع المفاجئ في معدل النمو الاقتصادي في الهند بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧ أصبح اقتصاد الهند أحد أسرع الاقتصادات نموا في العالم، ولقد أحرزت الهند تقدما باهرا في مجال التنمية البشرية، إلا أنها مع ذلك وطن لما يقرب من ٢٦٠ مليون من فقراء العالم، وهي تهيئ فرصة حقيقية لمعرفة ما يمكن نجاحه وما لا يمكن نجاحه، وأسباب ذلك.

٤٤ - ووجد الاستعراض أن البرنامج يتمتع بصورة فريدة من الحياد والتزاهة، وأنه على الرغم من مساهمته المالية المتواضعة تعد "عملة الأفكار" التي يأتي بها البرنامج إلى الهند مهمة. ويتمتع المكتب القطري بفهم دقيق للظروف المحلية وقام على نحو يراعي الحساسية بقياس الأهداف الشاملة للبرنامج على المستوى القطري وسوف يجري تناول بعض الدروس الهامة في البرنامج المقبل. فقد وجد مثلا، أن تعدد الأهداف أدى إلى تشتت تركيز البرنامج، وأن هناك حاجة إلى ضمان تقارب الآراء بشأن مواضيع ومناطق جغرافية قليلة. ويتعين إيلاء مزيد من الأهمية للتدخلات غير المباشرة التي يتم تحديدها بالتعاون مع الحكومات في مقابل التدخلات المباشرة. ويلزم بناء تحالفات بين الشركاء على المستوى الوطني، ومستوى الدولة، والمستوى المحلي، والمستوى المجتمعي بغية ضمان الاستدامة والقابلية للمحاكاة. وقد حدد على مختلف المستويات، تدعيم الأخذ باللامركزية وبناء القدرة لأغراض التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي باعتبارها مجالات أساسية للتدخلات في المستقبل.

السودان

جرى تقسيم البرنامج الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان وتشتت نتائجه. ويمثل مشروع تنمية المنطقة الرئيسي ومشروع إنعاش المنطقة (٨٠) في المائة من البرنامج) نموذجاً صالحاً يمكن استخدامه في مبادرات بناء السلام على أن استدامة نتائج مشروع تنمية المنطقة ومشروع إنعاش المنطقة ومدى فعاليتها من حيث التكلفة لا تزال مصدر قلق عميق. وقد أنشأت البرامج آليات إنمائية تشاركية تستند إلى مؤسسات مجتمعية - وهذا تطور تمهيدي في السودان ترجم إلى تحسينات حقيقية في حياة الناس. بيد أن الحكومة لم تنشئ مشاريع مماثلة لهذين المشروعين كما أدى عدم وجود ميزانيات حكومية متكررة على المستوى المحلي إلى تحويل الأموال بعيداً عن الصناديق الدائرة التابعة للقرى من أجل تغطية الخدمات الاجتماعية الأساسية، مما أدى إلى التقليل من نفع تلك الأموال ذاتها.

وقد وفر الاستعراض القطري الأساس المنطقي والمبررات لخروج المكتب القطري عن الممارسات السابقة وإعداد برنامج قطري أكثر تناسقاً وملاءمة لفترة البرمجة المقبلة. وعلى وجه التحديد، فقد لاحت فرصة للسلام في الحرب الأهلية الدائرة في البلد. ويتمتع البرنامج بمركز فريد يتيح له سد الفجوة بين تقديم المساعدة الإنسانية وبين تحقيق التنمية. وفي السنة الماضية أسفرت أنشطة بناء السلم الوليدة التابعة للبرنامج عن إمكانية كبيرة من حيث المركز الاستراتيجي والملاءمة. كما أسفر هذا المجال أيضاً عن إمكانية تتعلق بتعبئة الموارد.

هاء - التقييمات التي أجرتها الصناديق والبرامج المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٥ - عقب مناقشة لزيادة مشاركة الصناديق والبرامج بصورة أوثق في تطبيق الإدارة على أساس النتائج، عقد اجتماع في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ مع الجهات المعنية بالتقييم في الصناديق والبرامج لضمان التفاعل والاستفادة المشتركة من الدروس، ولتعزيز مهمة التقييم بما يتفق مع توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤٦ - أُجري لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ١٦ تقييماً، وهي تغطي الحكم المحلي السليم (٥)، التمويل الجزئي (٣)، التنمية الإيكولوجية (٣)، وطائفة من مشاريع البنية الأساسية (الطرق والمساكن) (٥). ومن بين ٥ تقييمات أجريت لمشاريع البنية الأساسية

كانت أربع منها تقييمات نهائية، مما يشير إلى الاختيار المستمر لمشاريع مخططات البنية الأساسية في محافظة الصندوق، تمشيا مع مقرر المجلس التنفيذي ٢٢/٩٩ بغية التركيز على مجالين خاصين في الصندوق وهما: الحكم المحلي السليم، والتمويل الجزئي.

٤٧ - ويشير استعراض هذه التقييمات إلى أنه فيما يتعلق بإنجاز البنية الأساسية وتوفير خدمات التمويل الجزئي، وبناء المؤسسات، توفر المشاريع التي جرى تقييمها محافظة قوية نوعا. ففيما يتعلق ببناء المؤسسات، أظهر معظم مشاريع الحكم المحلي السليم التي جرى تقييمها، منظورا طويلا الأجل في نهجها الاستراتيجي لدعم الأخذ باللامركزية ولو أن أحد المشاريع لا يبدو فعالا كنوع من التكامل النشط مع نظم التخطيط الوطنية. ولقد استفاد الصندوق فيما يبدو من تجاربه السابقة في كفالة التكامل الوطني، وأدرك أنه عنصر استراتيجي ضروري. والمجال الآخر الذي يحتاج إلى اهتمام مستمر هو إقامة نظم تكفل صون المشاريع الصغيرة وبالتالي استدامتها. ومن المجالات التي تتسم بالضعف في بناء المؤسسات هو أن الخطط لتحقيق الأهداف المؤسسية طموحة أكثر من اللازم بصورة مطردة، مما يؤدي إلى تمديد فترات المشاريع، وفي بعض الحالات إقامة مؤسسات دون مستدامة عند اكتمال المشروع.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٤٨ - في عام ٢٠٠١ اشترك الصندوق في ١١ من أنشطة التقييم والتقدير، وقد اكتمل ستة منها. وتستخدم نتائج تقييم برنامج مستشارة القضايا الجنسانية التابع للصندوق، ومبادرة أحصائية القضايا الجنسانية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة، ومتطوعي الأمم المتحدة، كأساس لإعادة تصميم البرامج التي توفر الدراية الفنية في مجال القضايا الجنسانية لنظام المنسق المقيم. ويستخدم التقييم الشامل لعدة مناطق والذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالنسبة للأعمال التي يقوم بها، من أجل إنهاء العنف الموجه ضد المرأة، كأساس لبرنامج أكبر أعيد توجيهه، وأعد لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع التشديد على تعزيز الشراكات مع مؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والحكومات. ويضع الصندوق أيضا إجراءات جديدة للتشارك في التعلم من التقييمات بصورة أوسع نطاقا. ويُجري الصندوق، الذي سيستخدم موقعه على شبكتي الإنترنت والإنترنت، نقاشا مباشرا مع الموظفين والشركاء عن نتائج التقييم لإنهاء العنف ضد المرأة.

متطوعو الأمم المتحدة

٤٩ - خلال فترة إعداد التقرير أجرى متطوعو الأمم المتحدة ما مجموعه ١٤ تقييما/استعراضا، منها ٨ تقييمات للمشاريع، واستعراض قطري، واستعراض إقليمي، و ٤ استعراضات استراتيجية. وتشمل هذه استعراضا مكتيبيا لمشاركة متطوعي الأمم المتحدة في القضايا البيئية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية؛ وتقييم مشترك مع برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن مشاركة متطوعي الأمم المتحدة في مشاريع لدعم زيادة المشاركة في حياة الناس المصابين بذلك الفيروس في ملاوي وزامبيا؛ واستعراض لتجربة متطوعي الأمم المتحدة في مجال المشاريع المتعددة القطاعات؛ وتقييم لمشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومتطوعي الأمم المتحدة بشأن مراعاة المنظور الجنساني. ويوصي كل من تقرير تقييم المشاريع والتقييم الاستراتيجي بتقوية تصميم المشاريع والبرامج من أجل زيادة تعزيز النتائج والاستدامة. وتعد الإحاطة والتوجيه بصورة منتظمة للمتطوعين والتشديد بصورة مطردة على الجانب التطوعي لمهمة المتطوعين مجالا آخر من المجالات التي تقتضي الاهتمام المستمر. وأكدت التقييمات أيضا القوة الكبيرة التي يوفرها تركيز القواعد الشعبية على تشجيع النهج التطوعي، فضلا عن تشجيع المهارات والمواقف لمتطوعي الأمم المتحدة.

٥٠ - وبتحديد أكبر، أسهم تقييم المشروع المشترك مع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن مراعاة المنظور الجنساني، في ٢١ بلدا، في جميع المناطق، أن أخصائيي القضايا الجنسانية من متطوعي الأمم المتحدة أسهموا، بصورة قوية في معظم الحالات، في مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة البرنامج وأنشطة الأمم المتحدة. ووجدت الدراسات أيضا أن مشاركة متطوعي الأمم المتحدة ملائمة للغاية ولا سيما في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث ينظر إلى متطوعي الأمم المتحدة باعتبارهم يمهّدون أرضا جديدة.

مرفق البيئة العالمية

٥١ - فيما بين تموز/يوليه ٢٠٠١ وحزيران/يونيه ٢٠٠٢ أتم المرفق استعراضه السنوي لتنفيذ المشاريع كما استكمل تقييمات ٨ مشاريع، وشارك في أكثر من ٩ دراسات مواضيعية وتقييمات أوسع نطاقا، أجرها أمانة المرفق. وهي تشمل إعداد مؤشرات أثر البرنامج، واستعراض الآليات المالية للاستدامة وإجراء تقييم تشاركي للآثار الاجتماعية لمشاريع المرفق. وقد وُصف أكثر من ٨٥ في المائة من المشاريع بأنها مرضية أو مرضية للغاية فيما يتعلق بتحقيق الأثر، وفقا لاستعراض تنفيذ المشروع لعام ٢٠٠١.

٥٢ - ويمكن تلخيص النتائج والتوصيات والإجراءات الصادرة الرئيسية على النحو التالي. تسفر المشاريع التي يمولها البرنامج والمرفق عن آثار حفازة ويمكن محاكاتها، وهي تتجاوز الأهداف المحددة للمشاريع؛ كما تسفر عن زيادة الوعي بالمواضيع البيئية العالمية (على الصعيدين المحلي والوطني)؛ وتغيير المواقف؛ ووضع سياسات وأنظمة جديدة؛ ومحاكاة النهج الناجحة للمشاريع. ويكفل أيضا تفاعل المشاريع التابعة للبرنامج والمرفق، مع المنظمات الأخرى استفادة جميع الشركاء من ديناميات التفاعل وتكامل مشاريع المتابعة. ونتيجة لهذه التوصية يقوم البرنامج بالاشتراك مع المرفق بأخذ زمام المبادرة لإنشاء حافظات تعليمية كآلية للمشاريع التي تتقاسم نهجا متشابهة واستراتيجيات لتبادل خبراتها.

بروتوكول مونتريال

٥٣ - فيما بين تموز/يوليه ٢٠٠١ وحزيران/يونيه ٢٠٠٢ أدرجت مشاريع بروتوكول مونتريال التي ينفذها البرنامج في التقييمات التي أجريت تحت قيادة موظف رصد وتقييم أقدم في الصندوق المتعدد الأطراف وفي إطار نظام حكومي دولي للرصد والتقييم مستقر ومتفق علىه. وأكمل تقييم قطاعي للمشاريع القادرة على الوفاء إلى جانب إجراء دراسات مكتبية بشأن مشاريع في قطاعات الهباء الجوي وأجهزة التكييف المتحركة، ومهام دار المقاصة.

٥٤ - واستنادا إلى التوصيات والدروس المستفادة من تقارير التقييم أجريت تغييرات وتحسينات محددة في سياسات الصندوق المتعدد الأطراف، وإجراءاته ومعايره من أجل زيادة المساءلة بالنسبة لجميع الأطراف المشتركة في الأمر ولكفالة الاستدامة لمرحلة الاستغناء التدريجي عن المواد التي تسبب نضوب الأوزون في البلدان.

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٥٥ - في عام ٢٠٠١ أجرت الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقييمين لبرامجها وقامت بتقدير التقدم الشامل في التعاون بين بلدان الجنوب. وأسفرت عمليات التقييم عن إدراك زيادة دعم السياسات والدعم المؤسسي في مجال التعاون بين بلدان الجنوب، وأن معظم برامج بلدان الجنوب ينصب على بناء النظم والمهارات اللازمة لبلدان الجنوب لكي تندمج في الاقتصاد العالمي. وقد ظهرت وكالات جديدة في الجنوب لتتولى تنسيق وتمويل التعاون بين بلدان الجنوب بصورة أفضل، وخاصة في البلدان المتوسطة الدخل. وتشير التقييمات أيضا إلى الحاجة إلى قيام الوحدة الخاصة بتعزيز شبكتها التي تشمل مراكز تنسيق في شتى أنحاء العالم وأن تزيد من توفير التوجيه لسياسات المكاتب القطرية بأنواعها، والوحدات في المقر.

الاتجاهات المقبلة

٥٦ - يتطلب مواجهة التغييرات الإنمائية وخاصة تلك الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، حملة منسقة لكي تسفر عن نتائج، وذلك من خلال الشراكة الوثيقة مع أصحاب المصلحة والمناخين الرئيسيين. وهي تتطلب بصفة خاصة إجراء تقييمات شفافة وموضوعية لأداء التنمية. وفي هذا السياق يصبح التقييم لا غنى عنه. ذلك لأنه بتوجيه أسئلة صعبة، وأحيانا محرجة، وبتقييم ما يصلح وما لا يصلح وأسباب ذلك، أصبح للتقييم دور مهم يقوم به في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديد. وبدوره يثير التوكيد المتجدد على فعالية التنمية في ضوء المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، تحديات إضافية لمهمة التقييم عامة ومكتب التقييم خاصة. وقد أدت القرارات الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى زيادة الاهتمام بالتقييم على هذا النحو، وخاصة القرارين ١٩٢/٥٣ و ٢٠١/٥٦. ومع التصدي لتلك التحديات، يصبح جليا بصورة متزايدة أيضا أن قاعدة الموارد التي تدعم هذه المهمة في البرنامج، يجب تعديلها بنفس القدر. وتبرز أربع مجالات لهذا الاتجاه في المستقبل وهي:

(أ) تعزيز فعالية التنمية. يضع المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية مسائل الفعالية في صميم الحوار الإنمائي بين الجهات المانحة والبلدان الشريكة. وقد حدد المؤتمر أهمية البيئات السياسية وما يقابلها من حاجة إلى معايير أفضل للقياس من أجل تتبع وتقييم أداء التنمية، والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان التي تنقصها القدرة والتي قد لا تتمكن من تلبية معايير النتائج هذه، وأهمية تقاسم المساءلة بين الجهات المانحة والبلدان الشريكة من أجل تلبية الأهداف الإنمائية للألفية. وسيعمل تقرير فعالية التنمية المقبل على تقييم أداء البرنامج في ضوء هذه التحديات؛

(ب) تعميق ثقافة الإدارة من أجل تحقيق النتائج في البرنامج. أبرز التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، وتقرير فعالية التنمية والتقييمات الرئيسية العمل الكبير الذي لا يزال مطلوباً لدفع الإدارة استناداً إلى النتائج لتتخذ مكان الصدارة في المنظمة. ويعد القرار الذي اتخذته مكتب التقييم وفريق دعم العمليات ومكتب الإدارة لاتخاذ نهج مشترك للتدريب ودمج فرادى العمليات خطوة مهمة في الجهود اللازمة لمواجهة هذا التحدي؛

(ج) مواصلة الالتزام بالتعلم من الدروس. سيستفيد البرنامج من التقدم المحرز أثناء سنة إعداد التقرير وذلك بإصدار تقييمات، والإعداد الإجمالي للدروس المستفادة بطريقة تحفز استجابة متخذي القرارات، وبدعم الطلب على تلك المعلومات الذي زاد جزئياً نتيجة لإدخال الإدارة على أساس النتائج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(د) زيادة التشديد على تعزيز تنمية القدرة لأغراض التقييم. لا يغدو التقدم في المفهوم والمنهجية ذا قيمة في نهاية المطاف إلا إذا ارتكز على الاحتياجات والأمان الوطنية وكان غرضه بناء القدرة الوطنية ويتطلب هوض الرابطة الدولية لتقييم التنمية توفير الدعم على المستوى القطري ليتسنى بناء القدرات التقييمية الوطنية، ولتكون بمثابة وحدات بناء مهمة في الجهود العالمية لتقييم التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الالتزام بالتقييم استنادا إلى الإطار الجديد للرصد والتقييم

٥٧ - أعيد تصميم النظام الجديد للالتزام وقياس الالتزام لضمان توفر المعلومات المتعلقة بالتقييم في الزمن الحقيقي، وذلك في حالات بدء العمليات وأثناء سيرها.

٥٨ - ويستند قياس الالتزام وفقا للإطار الجديد للرصد والتقييم إلى التقييمات على أساس النتائج - وعلى وجه التحديد إلى عدد التقييمات على أساس النتائج التي يلتزم مكتب قطري بإجرائها خلال فترة البرمجة لبلد معين - ويتعين على المكاتب القطرية أن تقدم خطة للتقييم تناول النتائج التي سيتم تقييمها والتوقيت والموارد المخصصة للحصول على النتائج. وكما ذكر آنفا، تضطلع المكاتب القطرية بعمليات التقييم على أساس النتائج على فترات متباعدة من فترة البرمجة بدلا من نهايتها - بما يتيح إمكانية استخدام الدروس المستفادة في البرامج الجارية.

٥٩ - وتتميز عمليات التقييم على أساس النتائج بكونها فريدة من نوعها من حيث كيفية استخدامها وما توفره في الزمن الفعلي من معلومات للاسترشاد بها في عملية صنع القرار. فهي يمكن مثلا أن تكون تطلعية، تجري في مرحلة مبكرة من عملية البرمجة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي بغرض ممارسات وضع الاستراتيجيات. ويمكن أن تقوم بدور إجراء تعديلات في منتصف المدة على النهج الذي يتبعه البرنامج الإنمائي للحصول على النتائج أو يمكنها أن توفر نظرة إلى الوراء للكيفية التي تغيرت بها النتائج والدور الذي قام به البرنامج الإنمائي في إحداث ذلك التغيير.

٦٠ - ويمثل التحول نحو تخطيط التقييم على أساس النتائج خطوة رئيسية في إقامة الشراكات والتعلم في ضوء النتائج، حيث يزود البرنامج الإنمائي بمعلومات تتسم بكونها ذات صلة بالموضوع وآنية. وسييسر النظام الجديد تبادل المعلومات فيما بين المكاتب الميدانية، بما يمكنها من التعلم من خبرات بعضها بعضا. كما سيشرح النظام المكاتب الميدانية في منطقة ما على استطلاع إمكانية التعاون في إجراء تقييمات للنتائج المشتركة. كما يثري البيانات المحصلة. وعن طريق توفير تفاصيل بشأن المجالات التي ستجري فيها التقييمات، سييسر أيضا تخطيط التقييم على أساس النتائج عمليات التخطيط في الشركات واستخلاص الدروس المستفادة.

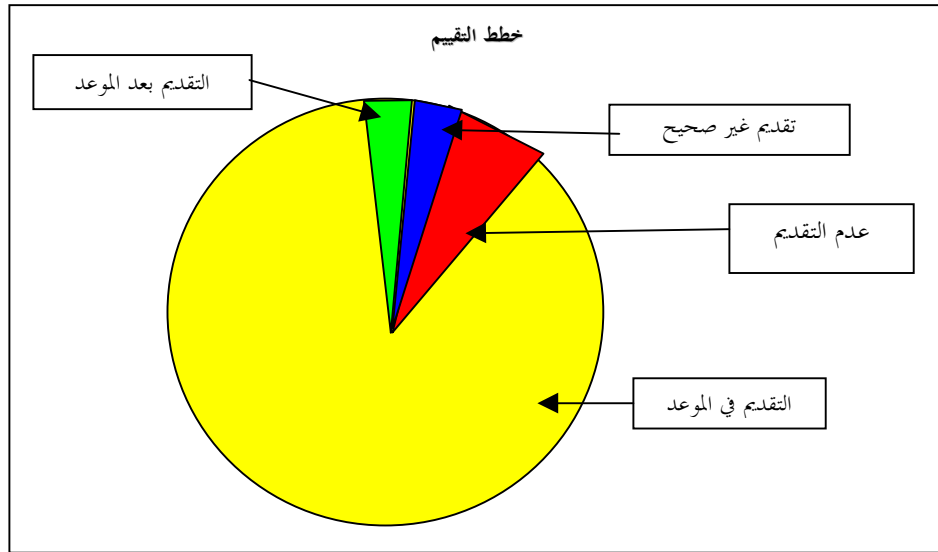
٦١ - ويرتبط بنظام الالتزام بدء تنفيذ خطة التبع الجديدة التي ستمكّن المكاتب القطرية من رصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات التقييم والمساعدة في تسجيل الدروس المستفادة وتحليلها. ومن شأن ذلك بدوره أن يدعم التحول نحو المساءلة الموضوعية بجعل المديرين مسؤولين عن استخلاص الدروس المستفادة.

٦٢ - ونظرا لأن سنة ٢٠٠٢ هي السنة الأولى التي سيتم فيها إجراء التقييمات استنادا إلى منهجية النتائج، فإنه ليس من المحتمل تقديم عدد كبير من تقارير التقييم على أساس النتائج في ضوء الوقت اللازم في البداية لإجراء التقييمات. وفي ظل هذه الظروف، تقرر أن يقاس الالتزام فيما يتعلق بسنة ٢٠٠٢ على أساس تقديم خطط التقييم.

تقديم خطط التقييم

٦٣ - وصل العدد الكلي لخطط التقييم التي وردت في عام ٢٠٠٢ إلى ١٠٨ خطة، بما يمثل معدل التزام إجمالي قدره ٨٩ في المائة. وكانت نسبة ١٨ في المائة من الخطط التي قدمت لا تتسق مع المبادئ التوجيهية المنقحة للرصد والتقييم، وفي ١٨ في المائة من الحالات كان التقديم بعد الموعد (انظر الشكل ١). وقدم المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة أعلى نسبة من خطط التقييم (٩٨ في المائة) يليه المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (٩٥ في المائة) ثم المكتب الإقليمي للدول العربية (٨٦ في المائة) ثم المكتب الإقليمي لأفريقيا (٨٥ في المائة) ثم المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٨١ في المائة).

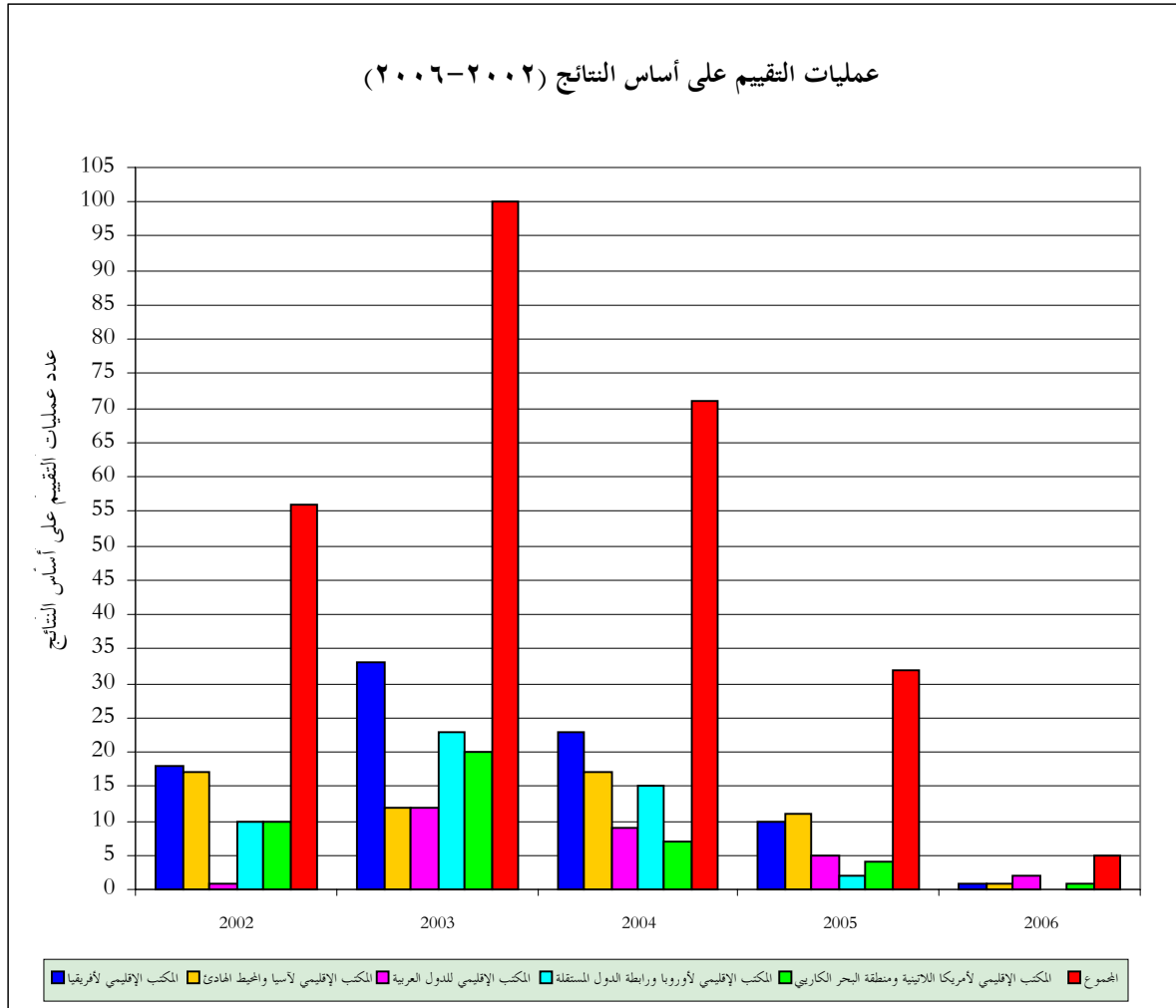
الشكل ١



٦٤ - وتغطي خطط التقييم المدة التي تستغرقها فترة البرمجة في بلد معين. وتغطي خطط التقييم المقدمة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وعلى مدى هذه الفترة، خُطط لما مجموعه ٢٦٤ عملية تقييم على أساس النتائج، من المقرر إجراء ٦٥ في المائة منها خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ (١٠٠ و ٧١ عملية تقييم على التوالي) (انظر الشكل ٢). وقد يكون هذا الاتجاه ناشئاً عن أن هاتين السنتين تشكلان منتصف أو نهاية فترة البرمجة في أكثر من ٧٠ في المائة من البلدان. لذلك فإن المكاتب القطرية قد ترى أنه من الأنسب لها أن تجري عمليات التقييم

على أساس النتائج خلال تلك الفترة. ومن شأن توفر المعلومات الناتجة عن عمليات التقييم التي تجري في هذه المرحلة من فترة البرمجة أن تساعد البلدان على إجراء تعديلات أو التخطيط لفترة البرمجة التالية. وفي عام ٢٠٠٣ قرر المكتب الإقليمي لأفريقيا إجراء أكبر عدد من عمليات التقييم على أساس النتائج (٣٣ عملية)، يليه المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (٢٣ عملية). وخلال عام ٢٠٠٢، يتوقع إجراء ٥٦ عملية تقييم على أساس النتائج، موزعة كما يلي حسب المنطقة: المكتب الإقليمي لأفريقيا - ١٨، والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ - ١٧، والمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة - ١٠، والمكتب الإقليمي للدول العربية - ١، والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - ١٠.

الشكل ٢



الأهداف

٦٥ - يشير تحليل خطط تقييم أطر النتائج الاستراتيجية على أساس الهدف إلى أن ٤٣ في المائة من عمليات التقييم التي يعتمز الاضطلاع بها تندرج تحت هدف الإدارة العليا، بما يعكس أهمية الجهد الذي تضطلع به المنظمة في هذا المجال البالغ الأهمية. ويلي ذلك ٣٣ في المائة من عمليات التقييم على أساس النتائج تحت هدف الفقر، ثم ١٥ في المائة تحت هدف البيئة. وتقرر إجراء عدد قليل من عمليات التقييم تحت أهداف نوع الجنس (٢ في المائة)، والحالات الإنمائية الخاصة (٦ في المائة) ودعم الأمم المتحدة (١ في المائة).

الموارد

٦٦ - يبلغ إجمالي حجم الموارد التي يعتمز تقييمها ٦٣٧ ١ مليون دولار، وهو مبلغ يمثل إجمالي حجم الأموال المخصصة للنتائج التي سيتم تقييمها خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦. ومن هذه الأموال، تشكل موارد المكتب الإقليمي لأفريقيا نسبة ٢٨ في المائة؛ والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ٢٦ في المائة؛ والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٢٤ في المائة؛ والمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة ١٣ في المائة؛ والمكتب الإقليمي للدول العربية ٩ في المائة (انظر الشكل ٣). ومن المتوقع أن تعدّل هذه الأرقام حسب عمليات التقييم الفعلية التي يُضطلع بها ويُبلغ عنها.

الشكل ٣

تحليل الموارد - حسب المكتب
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

